

بيان مجلس الوزراء يوم الأحد 11 يوليو 2010

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترأس رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة اجتماعا لمجلس الوزراء هذا اليوم الأحد 28 رجب 1431 هـ الموافق 11 يوليو 2010.

عدت ملفات قدمت ومنها الخاصة بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وذلك، استمع مجلس الوزراء وناقش عرضا يتعلق بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ان المبادرة هذه المنبثقة من برنامج رئيس الجمهورية والتي تستجيب لتطلعات العاملين الجزائريين تمنح دعما هاما من الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للكيفيات الآتية.

أولا : تخصيص إعانة عمومية تغطي نسبة 80 % من تكاليف التشخيص الأولي والتشخيص النهائي المحددة قيمته بمبلغ 3 ملايين دج مرفقة بقرض بنكي معفى من كافة الفوائد بالنسبة للحصة المتبقية من النفقة هذه.

ثانيا: عرض دعم للاستثمار غير المادي المطلوب في حدود 3 ملايين دج طبقا للكيفيات الآتية :

- إعانة عمومية بنسبة 80% من هذا الاستثمار مرفقة بقروض ميسرة تماما بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 100 مليون دج.

- إعانة عمومية بنسبة 50% من هذا الاتفاق بالإضافة إلى قروض ميسرة تماما للمؤسسات التي يعادل رقم أعمالها 100 مليون دج ويقل عن 500 مليون دج .

- التمويل عن طريق قرض بنكي ميسر بنسبة فوائد تبلغ 4% للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها بين 500 مليون دج ومليار دج.

- التمويل عن طريق قرض بنكي ميسر بنسبة فوائد تعادل 2% بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين مليار واحد وملياري دينار.

ثالثا: دعم الاستثمار المادي المطلوب في حدود نفقات قدرها 15 مليون دج طبقا للشروط الآتية.

- اعانة مباشرة بنسبة 10% وقروض بنكية ميسرة بنسبة فوائد 3ر3 % بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 100 مليون دج.

- التمويل بقروض بنكية ميسرة بنسبة فوائد تتراوح بين 3% و1% حسب مختلف مستويات أرقام أعمال المؤسسة المعنية (وتتراوح بين 100 مليون دينار وملياري دينار).

رابعاً: مساعدات واعفاءات جزئية من الفوائد على القروض البنكية من أجل انجاز الاستثمارات المادية ذات الأولوية والاستثمارات التكنولوجية والعلمية وتطوير التأطير واخضاع المؤسسة لأجراءات التصديق. بذلك فإن الدولة التي تعتزم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما بين 2010 و 2014 مقبلة في هذا السبيل على تخصيص أكثر من 380 مليار دج من الموارد العمومية من خلال مساعدات مباشرة واعفاءات من الفوائد على القروض البنكية قد تصل في مجموعها إلى أكثر من 1000 مليار دج.

وسيستفيد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا على الخصوص من فتح مندوبيات محلية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانشاء مجلس وطني للتأهيل وتطوير مكاتب دراسات للتأهيل وتعزيز الهيئات العمومية المكلفة بإجراءات التصديق على المؤسسات إلى جانب تطوير مناطق صناعية جديدة على امتداد الطرق البرية والخطوط السككية الرئيسية في البلاد. ويجدر التذكير بأن الدعم العمومي هذا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضافر مع جملة الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمارات للعاملين ومع التمويل المعتبر الذي تخصصه الدولة لتوظيف الشباب من حملة الشهادات بالمؤسسات ومع التوسيع الجاري لشبكة هيئات البيع بالإيجار لصالح المؤسسات والشروط التفضيلية الجديدة التي ينص عليها قانون الصفقات العمومية من أجل رفع مشاركة المؤسسات المحلية في انجاز الطلبات العمومية.

وعقب المصادقة على البرنامج هذا أكد رئيس الجمهورية أن هذه العملية التي تمثل ما يعادل 5 ملايين دولار من الأموال العمومية ستهدى المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة الدولية وتتيح لنا تنويع صادراتنا. وأوضح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنه "يتعين من الآن فصاعداً على العاملين الجزائريين أن يتجنّدوا لاستدرا الفائدة من هذا البرنامج الذي تضعه السلطات العمومية في خدمتهم ولأنشاء مقابل ذلك الكثير من المناصب وامداد المستهلكين بإنتاج على قدر واف من الجودة".

وأضاف رئيس الدولة قائلاً : "إن الاجراءات التي تم اتخاذها خلال السنوات الاخيرة توضح في الحقيقة معالم المسعى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الذي يضع المواطن والعدالة الاجتماعية في صلب مبادئه ويسعى لتثمين قدراتنا في اطار اقتصاد تحكمه قواعد السوق والتنافسية والانتاجية". وأشار رئيس الجمهورية إلى أن المسعى هذا لا يرمي اطلاقاً إلى العودة إلى الاقتصاد المسير بل إلى تثمين العمل والجودة وإلى إعداد البلاد لاندماج اندماجا يخدمها في الاقتصاد العالمي.

و استطراد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قائلاً : "إن اقتصاد السوق لا يفرض بالمراسيم ولا يمكن له أن يتخذ شكل ليبرالية متوحشة أو اقتصاد مضاربة أو اقتصاد ريع. إن اقتصاد السوق يبني بمساهمة كافة الطاقات الوطنية سواء أعلق الأمر بالدولة التي يتعين عليها تحفيز الأداة الوطنية ودعمها وتشجيعها أم بالمتعاملين الاقتصاديين الذين لا يمكنهم أن ينتظروا حماية الرذاعة أو بالعمال الذين ينبغي لهم أن يدركوا ان رفاههم الاجتماعي واستمرارية مناصبهم يتوقفان على الأرباح التي تدرها الانتاجية في كنف احترام حقوقهم الاجتماعية المشروعة". وبعد التفرغ من الإدلاء بملاحظاته بشأن الملف الهام هذا أوعز رئيس الدولة للحكومة أن تعمل على اشاعة وترقية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهر على التصدي لأي شكل من اشكال الاختلاس اثناء تنفيذه على ان توافيه سنويا بتقرير عن مراحل انجازه.